

مشروع الأمل

التعليم في خدمة الوحدة العربية

منظمة الطليعة العربية في تونس
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
لا تراجع بل خطوة الى الامام

منشورات الطليعة
1987



مشروع الأمل : التعليم في خدمة الوحدة العربية

عزيز حنا

تموز/ يوليو ١٩٧٩

مقدمة

الوحدة العربية ضرورة مصير ، وبمعنى آخر هي الهدف الإستراتيجي للأمة العربية تحققه من خلال النضال ضد الإستعمار الإستيطاني ، كما يتمثل في الغزوة الصهيونية ، والاستعمار الجديد ، كما يتمثل في التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية . كذلك تحققه عبر النضال ضد التخلف الفكري والتخلف الإقتصادي والتخلف الإجتماعي وذلك عن طريق التنمية الشاملة على أسس عصرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

ويجمع المفكرون العرب على ضرورة الوحدة وأهميتها وأهدافها ، رغماً عن التباين بينهم في تصور هذه الوحدة . فهناك من ينادي بالسلطة الموحدة أولا أي بالبناء الفوقي ، ويلي ذلك بناء الهياكل التحتية كالإقتصاد والتعليم . ويذهب أصحاب هذا النموذج أو الداعون اليه الى أن محور الوحدة وقلبها النابض هو العداء للإمبريالية والصهيونية ، وأن هذا المحور حرك الجماهير العربية بأنظمتها المتباينة في حرب تشرين أول / أكتوبر ، ولم يكن مصادفة أن سلاح النفط قد استخدم ضد دول بذاتها ، بمعنى أنه حتى بعض الحكومات العربية التي كانت تعتبر في موقع الصداقة التقليدية للغرب ، اضطرت تحت ضغط القتال ومشاعر الجماهير الملتهبة الى الرضوخ لمطلب استخدام النفط في المعركة ، واستخدامه ضد قوى معينة .

ويرى فريق آخر أن تبدأ الوحدة بالتتابع من الإقتصاد والتعليم (كأبنية تحتية) وتنتهي بالبناء الفوقي أو السلطة السياسية الموحدة . ويدللون على فشل نماذج الوحدات العربية السابقة بعدم مراعاة تكامل الأبنية التحتية في الأقطار العربية ، ويسوقون على ذلك

أمثلة عدة منها فشل الوحدة الهاشمية الملكية بين الأردن والعراق في ظل أسرة حاكمة واحدة على سبيل المثال ، وينطلق دعاة التفكير في هذا النموذج من أن الوحدة عملية اجتماعية بالضرورة ، ولا بد من وجود مضمون اجتماعي بين البنى التحتية في الأقطار العربية ، حتى يسهل التنسيق والتكامل ثم يتم الدمج في المرحلة الأخيرة . وعليه فهم يرفضون أن تتم الوحدة بقرار سياسي أو إداري .

ويرى فريق ثالث أن يكون البدء بتكوين محاور وحدوية تعتمد على القرب الجغرافي ، التقارب في المسلك السياسي ، التقارب في العادات والتقاليد ، وأن نواة الوحدة في كل قطر عربي هي تجمع جبهوي لكل القوى الوطنية والتقدمية في القطر ، وتلتف هذه القوى حول برنامج قطري (محلي) وقومي (عربي) ، وخلال مراحل تاريخية يمكن للمحاور أن تتوحد بالتدريج حول برامج عمل قومية . وهم ينصحون باتخاذ خطوات بطيئة مدروسة إزاء بناء هيكل اقتصادي متكامل لتلافي الانتكاس . . . الخ .

ورغماً عن التباين في النماذج الثلاثة المطروحة فانها تتفق على أسس أساسية تعتبر بمثابة مسلمات صحيحة هي :

(١) جهود الوحدة هي بالضرورة جزء من صراع حتمي ومصيري ضد الأمبريالية والصهيونية .

(٢) الديمقراطية التي تسمح بالحوار والتنوع الفكري مسألة أساسية للتخطيط للوحدة على أسس واقعية ومستقرة .

(٣) الهياكل الإقتصادية والإجتماعية (البنى التحتية) وضرورة تكاملها عملية أساسية للوحدة العربية سواء بدأنا بها أو انتهينا اليها .

وللوحدة العربية مجموعة مقومات تساعد وتدفع نحو تحقيقها مثل : اللغة العربية ، الأرض ، التراث الحضاري ، وحدة المصير ، إمكانات التكامل . كما أن للوحدة العربية في ذات الوقت مجموعة معوقات يمكن إجمالها في : الاستعمار ، الصهيونية ، اختلاف نظم الحكم ، اختلاف النظم الاجتماعية والإقتصادية في الأقطار العربية ، تباين مراحل التطور في الأقطار العربية ، تباين في الثروات وفي عدد السكان وفي مساحات الأراضي ، كذلك التباين في التركيب الطبقي والثقافات الفرعية وعلاقات الإنتاج ، وأخيراً وليس آخراً التباين في تصورات القيادات السياسية والفكرية إزاء مفهوم الوحدة العربية وكيفية بنائها .

نظرة ناقدة على التعليم في الوطن العربي

من الشائع بين بعض رجال السياسة وبعض رجال التربية ، كذلك بين رجل الشارع في وطننا العربي ، أن التعليم هو المقررات كما تتمثل في المناهج والكتب والأنشطة المصاحبة لها خارج الفصل وداخله ، وكذلك المدرس الذي يستطيع نقل هذه المقررات الى التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة ، بحيث تختزنها أذهان التلاميذ لحين موعد الإمتحان حيث تسترجع في أوراق الإجابة ، ومن ثم ينتقل التلميذ من صف الى آخر ومن مرحلة الى أخرى.

وهذه النظرة الى التعليم قاصرة وخاطئة الى حد كبير لأن الاهتمام فيها ينصب أساساً على الاداء ، **كيف نعلم؟** وقد يحاول البعض من خلال نفس الرؤية تحسين الاداء ـ عن طريق تقنيات تربوية ـ ولكن تظل الرؤية واحدة والسؤال الذي ينبغي أن يطرح في ساحة التعليم هو **لماذا نعلم ؟**

والإجابة على هذا السؤال تتضمن فلسفة التعليم وأهدافه . وفلسفة التعليم وأهدافه تنبثق عادة من فلسفة المجتمع الذي يتواجد فيه هذا التعليم والنظرة المسحية لدول العالم تؤكد هذا التصور. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يسير المجتمع وفق الفلسفة « البراغماتية » أو « الذرائعية » ، وتنسحب بصمات هذه الفلسفة على جميع مناشط الحياة في التعليم ، في الاقتصاد ، في السياسة ، في القوانين والتشريعات . . . الخ وبمعنى آخر يسير المجتمع الأمريكي وفق نسق خاص به ، هذا النسق متكامل بين الفكر والعمل ، الفكر هو الفلسفة البراغماتية ، والعمل هو النظام الرأسمالي والشعار المطروح « الغاية تبرر الوسيلة » .

وفي الإتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية يسيطر الفكر الفلسفي الماركسي ، وتنسحب بصماته على جميع مناشط الحياة في التعليم ، في الاقتصاد ، في الإنتاج وعلاقاته ، كذلك في القوانين والتشريعات . . . الخ ، وبمعنى آخر يسير المجتمع في الاتحاد السوفيتي وغيره ممن يشاركه فلسفته وفق نسق خاص به ، هذا النسق متكامل بين الفكر والعمل ، الفكر هو الفلسفة الماركسية ، والعمل هو النظام الإشتراكي العلمي والشعار المطروح « من كل حسب جهده ولكل حسب حاجته » .

وفي أوروبا الغربية يسيطر الفكر الفلسفي الليبرالي وتنسحب بصماته أيضاً على جميع مناشط الحياة في التعليم والاقتصاد والسياسة والقانون . . . الخ ، وشعار الليبرالية « دعه يعمل دعه يمر » .

ومن الطبيعي بحكم انفتاح العالم شرقاً وغرباً ، بسبب سهولة المواصلات وبحكم تأثير الثقافات وتفاعلها ، أن نجد إرهاصات فلسفية ماركسية في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إرهاصات فلسفية ليبرالية ، كما قد نجد إرهاصات براغماتية وليبرالية داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، ولكنها في نطاق مرحلة التطور الحالي لا تشكل تغييراً كيفياً في أي من النظم القائمة .

والمشكلة تكمن في دول العالم الثالث ـ الدول النامية ـ ومنها الأقطار العربية ، حيث يصعب الادعاء بأن هناك فلسفة تربوية أو تعليمية يسير التعليم داخل إطارها ، وذلك بحكم افتقار معظم الدول في العالم الثالث لوجود فلسفة لمجتمعاتها . فقد كان معظم تلك الدول تحت سيطرة الاستعمار ، وحين استطاعت التحرر من الاستعمار أثناء ثوراتها الوطنية ، خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين ، بدأت تبني نفسها دون وجود نظرية أو فلسفة مقننة لها ، فالملاحظ أن معظم ثورات العالم الثالث قامت على أيدي طليعة ثورية وطنية من القوات المسلحة تدعمها الجماهير العريضة ، وبمعنى آخر فان فكر قادة تلك الثورات يتسم بالوطنية والتقدمية ، وقد رأت تلك القيادات أن البناء الاجتماعي (عقب طرد المستعمر) لا يتم إلا باتباع طريق التطور المستقل والتوجه الى الإشتراكية ، حيث تتحالف القوى الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وجنود ـ أبناء المجتمع ـ بعيداً عن التبعية الرأسمالية العالمية . وكان من أكبر الصعوبات التي واجهت هذه الأقطار ما تركه الاستعمار وراءه من بصمات ثقافية وتعليمية ، ومن ثم فقد راجت جنباً الى جنب أفكار براغماتية وأخرى ليبرالية ، وثالثة ماركسية ورابعة توفيقية ، وقد دخل الكثير من تلك الدول في متاهات التجريب بالمحاولة والخطأ أحياناً ، أو بوضع مبادىء عامة إصلاحية في طابعها وتقدمية في مضمونها ، وقد حاول بعض الأقطار بناء الإشتراكية بدون نظرية أو فلسفة اشتراكية .

وقد انعكس كل ذلك على التعليم في المجتمع العربي ، ويمكن عرض أهم عيوب التعليم في الوطن العربي في المرحلة الحالية من تطوره فيما يلي :

أولا : بالنسبة لفلسفة التعليم

يصعب الادعاء بأن هناك فلسفة تعليمية واضحة في معظم الأقطار العربية ، ويتمثل هذا الوضع في العديد من القضايا التي يصعب اتخاذ موقف إزاءها وذلك بسبب عدم وضوح الفلسفة التعليمية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نعرض لبعض القضايا :

(١) النظرة الى التعليم : هل هو خدمة عامة تؤدى للافراد ، ومن ثم فما يصرف عليه يدخل في باب الاستهلاك ، أم أنه عملية استثمار طويل المدى ينتظر منه عائد أو مردود ،

ومن ثم ما يصرف عليه يدخل في باب الانتاج؟

(٢) تخطيط التعليم : ترتبط هذه القضية بالقضية الأولى ، فاذا كانت النظرة للتعليم باعتباره خدمة عامة فيصبح التخطيط عملاً ثانوياً ، بل يدخل في باب الترف ، وإذا كانت النظرة للتعليم باعتباره عملية إنتاج فان التخطيط للتعليم يعتبر أمراً أساسياً ، حيث يربط فيه ما بين مخزون التربية وهرم العمالة من الناحيتين الكمية والكيفية .

(٣) محو الأمية : بسبب عدم وضوح الفلسفة التعليمية التي تحكم التعليم في الوطن العربي فاننا نلحظ تصورات متباينة إزاء قضية محو الأمية ، هل هي وصمة حضارية ؟ هل هي عمل إنساني؟ هل هي ضرورة اقتصادية؟ هل هي ضرورة سياسية؟ . . . الخ من تصورات ، وليس ببعيد ذلك الزمن الذي كانت تطرح فيه هذه القضية على أنها تعليم القراءة والكتابة والحساب ، ثم أضيف اليها البعد الرابع الدين ، ثم تعدل المفهوم الى « محو الأمية الوظيفي » ثم تطور الى « المواجهة الشاملة » .

(٤) أهداف المراحل التعليمية المختلفة : إن وضوح الفلسفة التعليمية يتبعه بالضرورة وضوح الأهداف التعليمية في كل مرحلة ، كما أن عدم وضوح هذه الفلسفة يتبعه أيضاً عدم الوضوح في أهداف المراحل التعليمية . وعلى سبيل المثال لا الحصر هل تهدف كل مرحلة الى الاعداد للمرحلة التالية وبذا تكون المراحل متصلة أم أن لكل مرحلة هدفاً أو أهدافاً محددة كالاعداد للحياة مثلا أو للمواطنة الواعية المنتجة ، وبذا تكون المراحل (منفصلة ـ متصلة)؟ ثم الى أي حد ترتبط أهداف هذه المراحل بأهداف المجتمع الآنية والمستقبلية في كل قطر عربي ؟ باعتبار أن المجتمعات الحالية ـ خصوصاً النامية ـ عليها أن تواكب التغيرات السريعة والمتلاحقة في الحضارة المعاصرة ، إذا أرادت أن تبتعد عن التخلف وتعوض الهوة بينها وبين الدول المتقدمة .

(٥) إعداد المعلم : المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، وإذا لم يكن واعياً بفلسفة التعليم في مجتمعه فانه بالضرورة سيلعب دور الناقل من المقرر أو الكتاب الى التلميذ ، وهذا هو الشائع ـ الى حد كبير ـ في التعليم في الأقطار العربية ، ويرجع هذا القصور الى نوعية اختيار المعلمين ونوعية إعدادهم ، ناهيك الى النظرة الى معلم المدرسة الابتدائية باعتباره أقل مرتبة ، ومن ثم فان إعداده يفتقر الى الكثير من مقومات الاعداد السليم وتكاد تنعدم لديه الرؤية الفلسفية للتعليم. ومن الطبيعي أن يقود عدم وضوح الفلسفة التعليمية الى شكل التعليم ونظامه .

ثانياً : بالنسبة لشكل التعليم ونظامه

(١) معظم التعليم في العالم يتبع السلم التعليمي ٦ ـ ٣ ـ ٣ ، يلي ذلك التعليم

العالي ، وتتفق معظم الأقطار العربية على إلزامية المرحلة الأولى (الست سنوات) باعتبارها مرحلة الزامية أساسية .

أ ـ المرحلة الإبتدائية لا تستوعب كل التلاميذ في سن الدخول ، ومن ثم يؤدي هذا الى رافد مستمر للأمية . كما أن السنوات الست لا تكفي لإعداد الطفل للحياة حيث أن من يلتحق بالمرحلة التالية من خريجي المرحلة الابتدائية لا يتجاوز الربع في أحسن الأحوال ، ناهيك عن التسرب الحادث في هذه المرحلة خصوصاً عقب السنة الأولى ، كما أن كثيرين ممن أنهوا المرحلة ولم تتح لهم الظروف الإلتحاق بالمرحلة التالية يرتدون مرة أخرى الى الأمية .

ب ـ المرحلة الثانية (بشقيها) تنقسم في معظم الأقطار العربية الى نوعين: تعليم عام وتعليم فني . النوع الأول يقود بعض من يتخرج منه الى التعليم العالي (وفق مجموع الدرجات ووفق عدد الأماكن) وتخرج الأعداد الباقية الى سوق العمل وهي غير معدة له ، إذ يكاد يقتصر التعليم العام على الاعداد للمرحلة الثالثة (التعليم العالي) وهو بدوره لا يعد للحياة .

أما التعليم الفني فهو يستقطب أقل التلاميذ قدرة ـ وفق نظرة المجتمع العربي للتعليم الفني ـ وطريقه مغلق ، مما يؤدي الى انصراف الناس عنه ، ومن يتخرج منه ربما سعى للعمل في أعمال كتابية بعيداً عن مجال تخصصه .

جـ ـ المرحلة الثالثة (التعليم العالي) تنقسم بدورها الى شقين : الجامعة والمعاهد العليا ويتوزع الطلبة عليها ـ غالباً ـ وفق الدرجات المتحصل عليها في نهاية المرحلة الثانية دون الإهتمام بالميول أو الإستعدادات لدى كل طالب ،والمتحكم في قبول الطلاب ـ في ضوء مجموع الدرجات ـ هو عدد الأماكن الشاغرة في كل كلية أو معهد . ولا يرتبط اعداد المتخرجين بمطالب القوى العاملة نتيجة للافتقار الى التخطيط ، فقد نجد وفراً في فرع ما ونقصاً في فرع آخر.

بالنسبة لمصر على سبيل المثال هناك فائض في خريجي الحقوق والآداب من المعلمين (خصوصاً اللغات، والرياضيات) كذلك في الفنيين أو التقنيين .

(٢) المراحل التعليمية متصلة : من الملاحظ أن اتصال المراحل التعليمية يؤدي الى أن المتعلم (الملتحق بالتعليم) عليه أن يظل ما بين ١٦ و١٨ عاماً في التعليم ، إذا أراد أن يحقق وضعاً أفضل . فالخروج من منتصف الطريق يؤدي في الأغلب الى الضياع أو تبوء مركز غير مرموق ، كما لا تتاح الفرصة للفرد للعودة والإستمرار إذا أراد ، ومن ثم يلاحظ

التكالب والصراع لتكميل الشوط ، ويصاحب هذا انخفاض في المستوى وليس ارتفاعاً . فالطريق الى النجاح محكوم بالحصيلة المستظهرة حيث لا تقيس الامتحانات ـ عادة ـ إلا التحصيل والحفظ ، باعتبار أن مخزون المعرفة هو الفيصل .

كما أن هذا النظام قسم حياة المنخرطين في التعليم الى مرحلتين ، مرحلة الإعداد وهي التعليم مدة الـ ١٨ عاماً ، ثم الانتقال الى حياة أخرى هي العمل أو الوظيفة باعتبار أن مخزون المعارف خلال أعوام الدراسة ينفع الفرد في العمل الذي انخرط فيه . أي مطلوب من الفرد أن يوظف ما استوعبه خلال دراسته في عمله .

(٣) الانفصام بين العلمي والأدبي : لا تزال النظم التعليمية في العالم العربي تقسم التعليم الثانوي الى علمي وأدبي ، كذلك في التعليم العالي هناك كليات علمية وأخرى أدبية ، كما أن البحوث أيضاً فيها ما هو علمي وما هو أدبي . وهذا التقسيم أصبح متحفياً ، « فالعلم » ما هو إلا المنهج الذي نتناول به الظاهرة المراد دراستها ، سواء أكانت بيولوجية ، فيزيائية ، إنسانية ، تاريخية ، اقتصادية ، سياسية . . . الخ بهدف الكشف عن المتغيرات التي تحكمها ، بغية الوصول الى القانون العلمي الذي يتحكم في الظاهرة موضوع الدراسة . اذن يمكن أن يكون « التاريخ » علماً اذا درس بالمنهج العلمي ، ويمكن أن تصبح « الكيمياء » لا علماً ، إذا لم تدرس بالمنهج العلمي ، وهكذا .

(٤) تعدد النظم التعليمية : في معظم الأقطار العربية نلاحظ أكثر من نظام تعليمي . صحيح ربما كان الشكل واحداً ولكن النظم متباينة ، فهناك التعليم العام الحكومي ، وهناك التعليم الخاص ، وكذلك هناك التعليم الأجنبي ، والتعليم الديني ، والتعليم الفني بفروعه ، هناك المعاهد العامة ، والمعاهد الخاصة ، هناك الجامعات وهناك المعاهد العليا . وقد يسمح بالتباين عقب التعليم الثانوي (أي في التعليم العالي) ، ولكن تكمن الخطورة في التباين في أنواع ونظم التعليم قبل المرحلة الثانوية ، لأنها ببساطة تسهم في بناء أرضية فكرية متنافرة بين المتعلمين .

ثالثاً ـ بالنسبة لمضمون التعليم ومحتواه

لعل أهم سمة تميز التعليم في الأقطار العربية هي اعتماده على اللفظ أو الكلام ويتبع ذلك الاستظهار ، ثم الاسترجاع في الامتحان ، ومن ثم يركز المعلم على التلقين وحشو أذهان التلاميذ بالمعارف والحقائق بطريقة ميكانيكية جزئية . ومن ثم فقد افتقر التعليم الى مضمون اجتماعي يغذيه ومضمون انساني يرتقي به ، ويمكن طرح مجموعة ملاحظات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه في المرحلة الثانوية :

(١) هناك انفصام بين ما تتناوله مناهج التعليم وكتبه ، وبين مطالب المجتمع وحاجاته . ويعني ذلك ابتعاد المدرسة عن واقع المجتمع ومطالبه في معظم الأقطار العربية .

(٢) هناك انفصام بين الدراسة النظرية والعمل اليدوي ، وذلك في ضوء اتجاه لا يزال مؤثراً في أذهان الكثيرين من عدم تقدير أو احترام للعمل اليدوي .

(٣) انقسام الدراسة الى علمي وأدبي يحرم طلاب الأقسام العلمية من دراسة الإنسانيات ، كما يحرم طلاب الأقسام الأدبية من دراسة العلوم الطبيعية في الوقت الذي ينبغي أن تتكامل فيهاهذه الجوانب .

(٤) المواد الثقافية التي تدرس في التعليم الفني بفروعه قليلة كمّا وضعيفة نوعاً . ففي التعليم الثانوي الصناعي مثلاً في مصر تعطى ١٤ حصة في الصف الأول ، ١١ في الصف الثاني ، ٢ حصة في الصف الثالث من مجموع دروس الأسبوع وعددها ٤٤ حصة ، هذا رغماً عن ضآلة المحصول الثقافي والفكري الذي يلتحق به التلميذ في المرحلة الثانوية الفنية بعد الإعدادية .

وبالنسبة للتعليم العالي (المرحلة الثالثة) يمكن طرح عدة ملاحظات :

(١) تنعكس كل مشكلات التعليم ما قبل الجامعي على التعليم العالي ، فالتعليم العالي يستقبل طلاباً قاربوا على العشرين ، وما زالوا غير مؤهلين للعلم أو للثقافة أو للعمل الوطني بالقدر الكافي .

(٢) ضعف بيّن في اللغات ومنها العربية ، وبالنسبة للغات الأجنبية نجد أن المستوى في الجامعة ـ في أقسام اللغات ـ أقل كثيراً مما هو متوقع ويظهر الفارق واضحاً بين الطلاب الوافدين من مدارس ثانوية أجنبية وأقرانهم الوافدين من مدارس عربية ، مما يشير بدوره الى ضعف المستوى اللغوي في التعليم العام بعامته .

(٣) ضعف بيّن في مستوى الثقافة العامة بعامة والثقافة الوطنية بخاصة بين طلاب التعليم العالي . فالطالب غير ملم بالمشاكل العلمية لبيئته فيما يتعلق بالصحة أو الصناعة أو الزراعة ، وإذا كان يدرس الآداب فانه ربما لا يعرف شيئاً عن الأدباء المعاصرين له .

(٤) الفصل التعسفي بين دراسة العلوم ودراسة الإنسانيات باعتبار الأخيرة ليست مهمة لطلاب العلوم ، وهذا الفصل راجع الى تصور ان العلم والتكنولوجيا في جانب والقيم والأخلاقيات في جانب آخر ، في الوقت الذي تؤكد فيه الحضارة المعاصرة أن النمو

المذهل في المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية يواكبه بالضرورة سلم من القيم والمفاهيم المرتبطة بها ، وكلا التنظيمين العلم (كبناء تحتي) ، والقيم (كبناء فوقي) متكاملان بالضرورة .

(٥) لا زالت معظم المقررات بعيدة عن مطالب العصر ، فهناك افتقار الى مقررات مثل « السيبر نطيقا » ، علوم الفضاء ، ودراسة الصحارى ، الغابات ، الجيوفيزياء ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، تكنولوجيا الإدارة ، تكنولوجيا الطب ، البتروكيماويات . . . الخ من مقررات أصبحت لازمة لمواجهة العصر.

(٦) فكرة وجود كتاب جامعي مقرر أو ملازم يشتريها الطلاب فكرة مهينة ، ومسؤولة عن ضعف المستوى الى حد كبير ،فالمفروض في الطالب الجامعي أن يستمع الى المحاضر أو حلقة المناقشة ثم يذهب الى المكتبة ليتزود ويبحث حول الموضوع المطروح ويكون لنفسه وجهة نظر.

(٧) البحوث في الجامعة للأساتذة ، ولطلاب الدراسات العليا ، تفتقر الى خطة مدروسة واعية بأهداف البحث ، إذ أن معظمها بحوث نظرية أو عملية تعالج مشكلات أو قضايا أقل أهمية مما نحتاج اليه ، فنحن في حاجة الى بحوث موجهة وبحوث تطبيقية لمواجهة سبل المشكلات الخاصة بالأمن العربي وبالتنمية الشاملة لأقطارناالعربية، أما ما يتم فهو بهدف الترقية من جانب أعضاء هيئات التدريس ، وبهدف الحصول على درجة علمية وما يتلوها من وضع متميز بين طلاب الدراسات العليا .

(٨) تفتقر الجامعة والمعاهد العليا الى مقررات هامة تنمي الانتماء الى الوطن ، بحيث تكون مقررات قومية غير قاصرة على كلية بالذات أو معهد بالذات ، هذه المقررات مثل : (دراسة المجتمع ، تاريخه ومشكلاته ومطامحه والجذور الثقافية له) ، (اقتصاديات المجتمع وخطط التنمية والمشروعات المقترحة) ، (جغرافية البلد ومصادر الثروة وتوزيعها . . .) وهكذا من مقررات حياتية تساهم في ربط الطالب بمجتمعه وإحساسه به وبمشكلاته.

ومن ثم فان التعليم بهذه الصورة في وطننا العربي لا يمكنه المساهمة في تطوير المجتمع ،كما لا يساعد على المشاركة في الحضارة المعاصرة ،ناهيك عن تحقيق مطالب الوحدة العربية ، وعليه فانه مبتعد تماماً عن واقع العصر ومطالبه.

وهناك بعض الإعتبارات العالمية التي تفرض نفسها على التعليم ينبغي أن يعيها رجال السياسة ورجال التربية على السواء. والحق انه يصعب تطويع التعليم ليطور المجتمع

أو ليساهم في تحقيق مطالب وحدوية أو قومية ، دون أن يتمثل هذه الإعتبارات العالمية كنقطة بدء . هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

(أ) وجود تطور مستمر ومتزايد للاقتصاد القومي ركيزته التصنيع في كافة أنحاء العالم .

(ب) وجود تطور مستمر ومتزايد وذي إيقاع سريع للمعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية .

(جـ) وجود حاجة ملحة ومتزايدة للقوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً والمتخصصة تخصصاً دقيقاً في كافة مجالات المعرفة ، وقد بدأت « سوق القوى البشرية » تتخطى الحدود الاقليمية والقومية ، بمعنى أنه سوف تكون هناك سوق دولية مشتركة لذوي الكفاءات الموهوبين في مجالات المعرفة المختلفة .

(د) تعديل مفهوم التربية في كثير من الدول ـ وسيتغير بالحتم في باقي الدول ـ من أنها خدمة عامة تؤدى للأفراد الى كونها عملية إنتاجية ينتظر منها عائد أو مردود ، ولكنه عائد طويل المدى ، ومن ثم فما ينفق على التعليم لا ينبغي أن يدخل في باب الاستهلاك ، ولكنه بالضرورة يدخل في باب الاستثمار .

(هـ) إن الأجيال الصاعدة ينبغي لها أن تحظى بتربية أكثر شمولاً وتنوعاً ، حيث ينبغي إعدادها لعالم سريع التغير ، وعليه يكون من الطبيعي أن تخصص الدول من ميزانياتها نسباً أكبر لخدمة التربية كي تحقق أهدافها .

(و) ولو أنه ينبغي أن يعد النظام العام للتربية الأفراد بأفضل قدر ممكن كمّا وكيفاً ، فانه ـ نسبياً ـ سوف يعدهم ذلك النظام بقدر أقل من التعليم المناسب لمستقبل حياتهم ، إذ أن أساسيات المعرفة وحقائقها تتطور وتتعدل في ضوء ظهور متغيرات جديدة دوماً ، خصوصاً في مجال العلوم والتكنولوجيا ، وذلك يؤدي الى أن يصبح الاعداد السابق متخلفاً ، ولا يساير الأوضاع والمعرفة المقبلة ، ومن ثم ينبغي أن تكون هناك ترتيبات قائمة ، وفرص متاحة للأفراد ـ في أي عمر ـ كي يستمروا في التعليم عقب انتهاء الدراسة النظامية لهم .

(ز) لا يخشى من وجود فائض في المتعلمين تعلماً عالياً ، ولكن الخطورة تكمن في الاتجاه المضاد ـ أي وجود نقص ـ حيث أن أية مشروعات تعمل اليوم لتخريج وإعداد قوى بشرية معدة إعداداً عالياً لن يتحصل عليها إلا بعد عشر سنوات في المتوسط . وما دام الاقتصاد القومي يتطلب محتوى عالياً من الكفاءة في العمل ، فان إمكانية زيادة القوى

البشرية المعدة إعداداً عالياً سوف ينشط معدل النمو الإقتصادي والتقدم التكنولوجي ، ومن ثم يصبح معدل الزيادة في الأفراد أقل من قدرة الاقتصاد على الإمتصاص ، مما يؤدي بالضرورة الى الاستفادة الكاملة من القوى البشرية المعدة .

(ح) إن دور المرأة سوف يتصاعد وتزداد أهميته في مجال التعليم والعمل على كافة المستويات ، وستكون مع الرجل رصيداً للتربية ، وقوة إنتاجية واستثمارية عالية .

ومع تسليمنا بأن الوعي بهذه الاعتبارات هام بالنسبة للتعليم العصري حتى يحقق مطالبه ، فان الوعي بهذه الاعتبارات ـ رغم أهميتها ـ لا يستطيع الاسهام في دفع الوطن العربي نحو الوحدة ، إذ ينبغي تحليل مطالب الوحدة العربية على التعليم من منطلق الاعتبارات الخاصة بالوطن العربي ، ويسهم ذلك في إيجاد صيغة للتعليم العربي بحيث يكون :

* عصري الطابع (وهو تمثل الحضارة المعاصرة)
* وقومي المضمون (وهو تحقيق الوحدة العربية)
* وإنساني الهدف (وهو المساهمة في بناء التقدم) .

مطالب الوحدة العربية على التعليم

حتى يكون التعليم محققاً لآمال الجماهير في الوحدة العربية ومسهماً في بناء الانسان العربي الوحدوي فانه مطالب بأن يترجم أهداف الوحدة العربية الى أهداف تربوية ، ومن ثم الى برامج تعليمية أو «إجراءات تعليمية » .

ويمكن طرح القضايا التالية باعتبارها من أهم أهداف الوحدة العربية :
أولا : قضية تحقيق الأمن العربي .
ثانياً : قضية تخطي مرحلة التخلف الراهنة .
ثالثاً : قضية التنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً .
رابعاً : قضية الانفتاح على دول العالم من موقع مستقل غير تابع .

أولا : قضية تحقيق الأمن العربي

الوطن العربي مطمع للاستعمار والصهيونية بحكم كونه مصدراً هاماً للمواد الأولية خصوصاً النفط ، وبحكم وضعه الاستراتيجي بين قارات ثلاث ، وبحكم أنه المدخل الطبيعي لافريقيا بامكاناتها الخام . ولا نغالي اذا قلنا أن زرع اسرائيل في قلب الوطن

العربي كدولة عنصرية كان بهدف التوسع في الوطن العربي والسيطرة على موارده ، والتغلغل في افريقيا حيث المواد الخام ، بالإضافة الى محاولة تفكيك الوطن العربي ، وإجهاض أية حركات تحرر فيه ، ووضعه دائماً في حالة دفاع عن النفس مما يستوجب توجيه طاقاته للدفاع ، وما يتطلبه ذلك من أموال على حساب التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، فيظل عاجزاً متخلفاً ومن ثم يضطر للخضوع والتبعية ، ويصبح بالنسبة لاسرائيل مستودعاً كبيراً للمواد الخام وللعمالة الرخيصة .

ويمكن تحليل قضية الأمن العربي الى مجموعة أهداف تربوية مطلوب من التعليم أن يتبناها ويحولها الى برامج وإجراءات . ويمكن طرح هذه الأهداف التربوية على النحو التالي :

١ ـ تربية الوعي السياسي لدى الطلاب .
٢ ـ تنمية مشاعر الولاء والانتماء للوطن العربي .
٣ ـ تنمية المهارات اللازمة للدفاع المدني .
٤ ـ تنمية إرادة النضال المشترك للذود عن الأمة العربية .
٥ ـ تنمية الشخصية القومية تكاملياً (البدن ، العقل ، العاطفة ، والسلوك) .
٦ ـ تنمية الاحساس بالـ « نحن العرب » .

ثانياً : قضية تخطي مرحلة التخلف الراهنة

يعاني الوطن العربي في المرحلة الراهنة من تخلف إزاء الحضارة المعاصرة ، ولسنا بصدد تحليل أسباب هذا التخلف الذي ترجع جذوره الى تبعية الوطن العربي للامبراطورية العثمانية ، ثم تلا ذلك أنواع من الاستعمار لم تفق منه الأمة العربية إلا حديثاً . وقد تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين بتبعية الوطن العربي للاستعمار الأوروبي على وجه التحديد . إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد محاولات جادة للتحرر والاستقلال في معظم دول العالم الثالث . وكان على الدول التي تحررت أن تبني نفسها من جديد وهي مواجهة بالعديد من المشاكل والتحديات ، ولعل من أكبر هذه التحديات شيوع الأمية بين ثلاثة أرباع الوطن العربي ، بالإضافة الى النقص الخطير في الكوادر الفنية والعلمية ، هذا بالإضافة الى افتقار الوطن العربي لاستيعاب وإنتاج الجانب المادي من الحضارة المعاصرة (التكنولوجيا العصرية) . فالحضارة المعاصرة تتسم أساساً بالنمو المذهل في المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية ، كما أنها تتسم بسرعة التطور والتغير بمعدلات سريعة ، بحيث تتسع الهوة يوماً بعد آخر بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة حضارياً .

والمطلوب من التعليم أن يواجه هذه القضية ، وكي تتحول هذه القضية الى أهداف تربوية ثم الى إجراءات تعليمية ، ينبغي أن يتبنى التعليم الأهداف التربوية التالية :

١ ـ محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي .
٢ ـ إحياء التراث العربي وتنقيته من الشوائب .
٣ ـ تنمية الاتجاه العلمي لدى الطلاب .
٤ ـ تنمية الاتجاه نحو العمل المنتج والمهارات اللازمة له .
٥ ـ تنمية الاتجاه ضد الإستهلاك الترفي وضد البطالة المقنعة .
٦ ـ تنمية الاحساس بـ « نحن » .

ثالثاً: قضية التنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً

ترتبط هذه القضية بسابقتها ، إذ أنه بدون تنمية شاملة للوطن العربي فسيظل متخلفاً تابعاً ، فالتنمية هي السبيل الى الاستقلال وعدم التبعية ، كما أنها السبيل الى التقدم ، كما أن القضاء على التخلف وتمثل الحضارة المعاصرة يؤدي الى المزيد من التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً ، ومن ثم فالعلاقة بينهما جدلية بالضرورة .

والتنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً لا تتحقق إلا ببناء صلب في الوطن العربي يرتكز على ركيزتين :

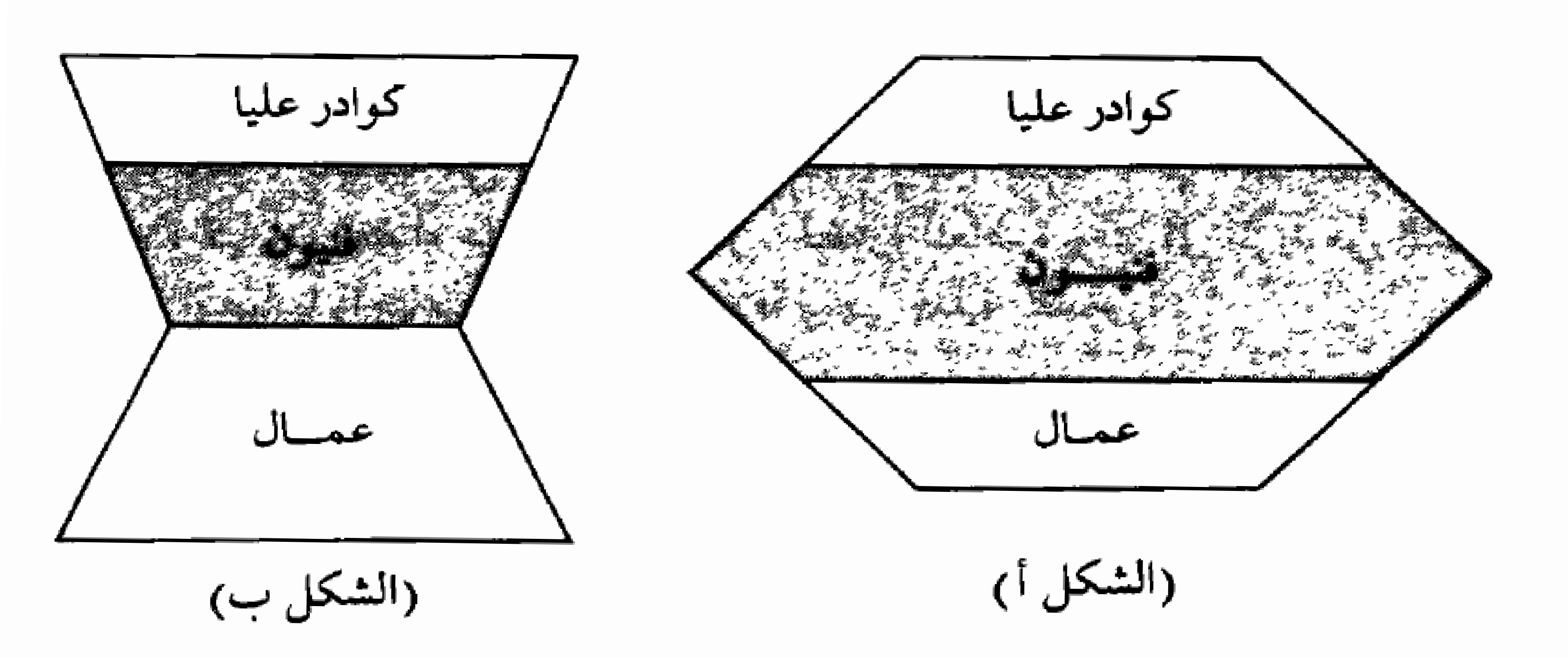
أولاهما : بناء قاعدة اقتصادية صلبة قوامها الصناعة ، ومكننة الزراعة ، وتشييد المرافق والخدمات اللازمة من طرق وموانىء ومطارات وخطوط اتصال . .الخ ، ويتم كل ذلك في ضوء مسح علمي شامل للإمكانات العربية في أراضيها وما في باطن تلك الأراضي من ثروات ، في بحارها وأنهارها ، في صحاريها وغاباتها ،فالوطن العربي متسع مشحون بالثروة ، والمهم القدرة على استثمار هذه الثروة وترشيدها . وهنا تأتي الركيزة الثانية .

ثانيهما : بناء كوادر بالكم والكيف المطلوبين في المستويات المتباينة لتقوم بهذا البناء الإقتصادي الصلب والمتكامل في الأمة العربية . والتعليم يلعب الدور الأساسي في بناء هذه الكوادر ، ومن ثم تبرز قضية التخطيط التعليمي الذي ينبغي أن يكون متوازناً مع التخطيط الاقتصادي ، بل لن نغالي إذا قلنا أن التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي وجها عملة واحدة وينبغي أن تتضمنها خطة واحدة ، فالتعليم يكون « المخزون التربوي » بمستوياته المتباينة ، والاقتصاد يبني هياكل ويقيم مشروعات مختلفة تتطلب بدورها هذه الهياكل المعدة والمدربة بالاعداد المطلوبة وبالمستويات أو النوعيات المحسوبة ، وفي عبارة واحدة من المفروض أن يمون المخزون التربوي « هرم العمالة » ،

وهرم العمالة يرتكز على قاعدة من العمال نصف المهرة والمهرة ، ثم يصل في قمته الى الكوادر العليا في كافة التخصصات مروراً بالفنيين في منتصفه .

والملاحظ في الدول المتقدمة (شرقاً وغرباً) أن قاعدة الهرم ضيقة نوعاً ثم تتسع في المتصف ثم تضيق في القمة (الشكل أ) .

بينما نلحظ في الدول النامية ومنها الدول العربية أن هرم العمالة عريض في قاعدته (مع الملاحظ أن معظم العمال غير مهرة ونصف مهرة والندرة هي الماهرة) ثم يضيق في المنتصف حيث يوجد الفنيون ثم يتسع في القمة حيث تتربع الكوادر العليا (الشكل ب). والتنمية الشاملة تتطلب أساساً فنيين وعمالا مهرة تحت توجيه قلة من الكوادر العليا .



(الشكل ب)

(الشكل أ)

والمعروف أن قاعدة المخزون التربوي هو التعليم الأساسي أو الإلزامي الذي يمون قاعدة هرم العمالة ، والتعليم في المرحلة الوسطى يمون منتصف هرم العمالة أي الفنيين ، والتعليم في مراحله العليا يمون هرم العمالة في قمته بصفة عامة .

وعليه يمكن أن نقول أن التعليم مطالب بتبني مجموعة الأهداف التربوية التالية وتحويلها الى إجراءات تعليمية :

(١) بناء اتجاه موجب لدى الطلاب نحو احترام وحب العمل اليدوي .

(٢) بناء اتجاه لدى الطلاب بأن التعليم والعمل متلازمان طوال حياة الفرد ، (وتكوين هذا الاتجاه يبرز قيمة تعليم الكبار كضرورة حياتية لجميع الناس في كل المستويات طوال حياتهم بسبب تجدد المعارف واستحداث المتغيرات) .

(٣) تنمية دافع الانتماء (الحاجة الى الانتماء) الى المجتمع العربي ككل والارتفاع

عن النعرة الإقليمية أو الطائفية أو القطرية الضيقة .

(٤) تنمية وعي قومي لدى الطلاب .

(٥) تنمية أرضية فكرية متقاربة على أساس علمي لدى الطلاب .

(٦) بناء نظرة شاملة للكون بمعطياته وديناميات لدى الطلاب .

(٧) تعريف المتعلمين بامكانات الوطن العربي ، ثرواته ، تاريخه ، والتحديات التي تواجهه .

رابعاً: قضية الانفتاح على دول العالم من موقع مستقل غير تابع في المرحلة الحالية من تطور العالم .

لا يسهل على دولة ما أو مجتمع ما أن ينغلق على نفسه، وأصبحت قضية الانفتاح ضرورة مصير، والانفتاح معناه الانفتاح على حضارة العصر ومعطياتها والمشاركة فيها. وحضارة العصر تتسم بالشمول والعالمية، ومن يرفضها أو من لم يشارك فيها ويتمثلها مآله إلى الضمور ثم الانقراض.

إلا أن الانفتاح له محاذيره ، فقد تبتلع دولة متقدمة دولة متخلفة أو قد تحتويها وتخضعها لها خصوصاً إذا ما كانت الدولة المتقدمة تنتج الإنجازات المادية للحضارة وتغزو بها الأسواق ، وتستورد من الدولة المتخلفة المواد الخام ، أو قد تستثمر هذه الدولة المتقدمة أموالها في دولة متخلفة في مشاريع استهلاكية الطابع وتستفيد بالربح الوفير والعمالة الرخيصة.

ويصبح واجباً على الدول الواعية أن تضع الضوابط كي لا تذوب أو تحتوى ، بحيث تستفيد من الحضارة المعاصرة بانجازاتها المذهلة في تطوير إنتاجها من موقع مستقل غير تابع ، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الدول العربية .

والوحدة العربية هي الوعاء أو الصيغة التي يمكنها مواجهة ذلك التحدي والانتصار فيه ،ففي الوطن العربي توجد الثروة الضخمة ، كما تتمثل في مصادر الطاقة ومصادر المياه والأرض وما تحتويه من معادن وخلافه ، وفي الوطن العربي الأموال أو رأس المال الضخم الذي يمكن من بناء أية هياكل اقتصادية وأية مشروعات عملاقة ، كما أن الوطن العربي لديه كوادر شبه جاهزة متباينة المستويات والنوعيات وباعداد وفيرة ، ويبقى بعد ذلك استيراد التكنولوجيا المتقدمة ، وهي البعد الرابع في أية عملية استثمار ضخمة . . .

والتعليم هو المصدر الأساسي لبناء الكوادر ، لإكساب هذه الكوادر قدرة صنع التكنولوجيا المتقدمة . . . فالتكنولوجيا ما هي إلا التطبيق العملي للعلم النظري أو تحويل

الأفكار العلمية الى إنجازات عملية في صورة أجهزة حسابات الكترونية . . . الخ .

وعليه فالتعليم مطالب بتبني مجموعة الأهداف التربوية التالية وتحويلها الى إجراءات لتحقيق أهداف قضية الانفتاح :

(١) تنمية الوعي الوطني والقومي لدى الطلاب .
(٢) تنمية الوعي الحضاري من منطلق إنساني .
(٣) إحياء التراث العربي في كافة مجالات المعرفة وتنقيته من الشوائب .
(٤) تربية منهج نقدي لدى الطلاب .
(٥) تنمية الاحساس بوحدة المعرفة وشمولها وتجاوزها الحدود الجغرافية .
(٦) تنمية الاحساس بالانتماء والانفتاح على الحضارة المعاصرة والمشاركة في صنعها ، باعتبارها نتاجاً وتطوراً لحضارات سابقة ساهم العرب فيها في مرحلة ما .

ويهمنا أن نشير الى أن الأهداف التربوية المطروحة متصلة بالضرورة ومتداخلة ، أي أنها ليست منفصلة ، وقد نجد هدفاً أو أكثر مكرراً إزاء أكثر من قضية من القضايا الأربع المطروحة كأهداف للوحدة العربية ، ويرجع ذلك الى أن أهداف الوحدة العربية هي بدورها متصلة ومتفاعلة ، ولا بد من أن ينظر اليها من هذا المنظور ، إنما نحن نحاول التقسيم بهدف التبسيط وللمزيد من التحليل .

وتبقى الآن محاولة ترجمة الأهداف التربوية المطروحة الى إجراءات وخبرات تعليمية مطلوب من التعليم أن يحققها من خلال المدرسة والجامعة ، والمقررات والكتب ، ثم من خلال المعلم والأنشطة الأخرى المصاحبة . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى :

- اجراءات خاصة بفلسفة التعليم وأهدافه .
- اجراءات خاصة بشكل التعليم ونظامه .
- اجراءات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه .

ونسارع من البدء فنقول أن هذه « النقلة » في التعليم العربي لا بد أن تتم في ضوء مجموعة من القرارات السياسية ذات المضمون الاجتماعي الاقتصادي تتخذها السلطة السياسية في الوطن العربي ، وبدون هذا فان الاجتهادات الفردية مهما كانت جادة ومخلصة لن تستطيع بمفردها تحقيق المأمول .

أولا ـ إجراءات خاصة بفلسفة التعليم وأهدافه

ذكرنا ـ في نقدنا للتعليم في الوطن العربي ـ أن فلسفة التعليم غير واضحة ، ولو أن

معظم القيادات التربوية الحالية في الوطن العربي متأثرة بوعي أو بدون وعي بالفلسفة البراغماتية بحكم أن الكثير منهم أتم دراساته العليا في مجال العلوم الإنسانية وبالتخصص في مجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يسيطر الفكر البراغماتي . وبجانب هذا النوع من الفكر توجد قلة متأثرة بالفلسفة الليبرالية ـ بحكم دراساتها في فرنسا وانجلترا ـ وقلة من الأساتذة متأثرة بالفلسفة الماركسية ـ بحكم دراساتها في الاتحاد السوفيتي .

والواقع أن الحاجة الملحة على التعليم أن « ينحت » له فلسفة تعبر عن فلسفة الأمة العربية . ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أن القضايا المصيرية الأربع التي تواجه الأمة العربية حالياً يمكن أن تكون بداية لإطار فلسفي تتبناه الأمة العربية ويتبناه التعليم فيها .

وبمعنى آخر فان فلسفة الأمة العربية في الوقت الحالي ، وبالتالي فلسفة التعليم فيها لا بد من أن تحقق الأمن العربي ، تخطي مرحلة التخلف ، التنمية الشاملة ، الإنفتاح من موقع مستقل . . . ، أي ينبغي أن تكون هذه القضايا الأربع هي الإطار المرجعي لأية إجراءات تعليمية أو غيرها تتخذ لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة .

وفي هذا الاطار يمكن طرح الاجراءات التالية :

(١) ضرورة تغيير النظرة الى التعليم ، واعتباره عملية استثمار طويل المدى . ويستتبع ذلك وضع ميزانياته ضمن أبواب العمل الإنتاجي .

(٢) التعليم حق للجميع وواجب عليهم ، وتأسيساً على ذلك لا بد من اتخاذ إجراء سياسي وقومي للقضاء على الأمية خلال فترة محددة ، ويخطط لذلك جيداً وتجند كافة الإمكانات المادية والبشرية والإدارية والتنظيمية . وينبغي إنشاء « الصندوق العربي المشترك لمحو الأمية » تموله الجامعة العربية وتتبناه ، ولا تقل أهمية هذا الصندوق عن « القمر الصناعي العربي » أو « صناعة الأسلحة العربية » باعتبارها جميعاً ركائز للقوة العربية وللوحدة .

(٣) المجتمع العربي يحتاج الى اغلبية ضخمة من العاملين اليدويين، وكذلك لاعداد كبيرة من الفنيين أكثر من احتياجه الى العاملين الذهنيين والمكتبيين، ويستدعي هذا تخطيطاً للتعليم على مستوى الوطن العربي متوازناً مع التخطيط الاقتصادي ، حتى يرتبط العلم كماً وكيفاً بمشروعات التنمية وحتى يتكون لدى الوطن العربي مخزون من التربية يمون باستمرار الهياكل الاقتصادية بالعمالة المجهزة والمدربة بالاعداد وبالمستويات المطلوبة .

(٤) ينبغي أن تتبلور الأهداف التربوية المنتقاة من تحليل أهداف الوحدة العربية في

ذهن المعلم ـ في كل مرحلة تعليمية ـ كما ينبغي أن تتضح في ذهن واضعي المناهج والكتب وبذا يعيها الطلاب في أية مرحلة تعليمية ينخرطون فيها .

كما ينبغي أن تكون المراحل التعليمية منتهية متصلة متداخلة . والمقصود بالانتهاء أن تعد للحياة بكل مقوماتها ، والمقصود بالاتصال أن ينتقل من مرحلة لأخرى من يثبت كفاءة ومقدرة في الاستمرار ، والمقصود بالتداخل النمو والتعمق فيما سبق في مرحلة تالية ، مع إبراز ما جدَّ في مجال المعرفة المطروحة ، حيث يكتسب الطلاب إحساساً ، وكذا الحال بالنسبة للمعلمين وواضعي الكتب والمناهج ، بأن التجدد وارد ، ونمو المعرفة متصل في ضوء ما يظهر من متغيرات جديدة بصفة مستمرة .

(٥) المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية وينبغي إعداده ليؤدي مجموعة أدوار لعل أهمها : توجيه طلابه نفسياً واجتماعياً ، توجيه عملية التعليم ، نقل التراث بعد غربلته وتطويره ، العضوية كمواطن في مجتمع وحدوي له فلسفته ، مطالبه ، مطامحه ، العضوية في مهنة التعليم بما تتضمن من مطالب وارتباط عضوي بالبيئة والمجتمع والثقافة المعاصرة .

من هنا فان اعداد المعلم الابتدائي ـ والذي سيصبح معلماً في المرحلة الأولى ذات التسعة أعوام ـ لا بد أن يخضع لضوابط في إعداده وبرامج تمكنه من اداء الأدوار المطلوبة منه ، بحيث ينظر اليه كقيادة تربوية لا تقل قيمته عن قرينه في مراحل تعليمية تالية . ومن ثم ينبغي أن يتوحد مصدر إعداد المعلمين في الوطن العربي بمفهوم قومي .

ثانياً ـ إجراءات خاصة بشكل التعليم ونظامه

حتى تتحقق أرضية علمانية مشتركة بين أبناء الوطن العربي وتتطابق اتجاهات الناشئة إزاء أساس ثقافي مشترك ، وازاء اتجاهات مطلوب بناؤها ازاء قيمة العمل ، واحترام العمل اليدوي ، وتجاوز التمايزات الطبقية ، فان المدرسة الشاملة ذات التسع سنوات تعتبر من أنسب الصيغ لشكل التعليم في مرحلته الأولى (التعليم الأساسي) أو الالزامي . كذلك المرحلة الثانية (الثانوية) ينبغي أن تقسم الى قسمين عام وفني في ضوء مطالب التخطيط التعليمي ، وكذا الحال في المرحلة الثالثة (التعليم العالي) حيث يقسم بدوره الى كليات ومعاهد يتمايز الاعداد فيها ، بحيث تهدف الكليات أساساً الى إعداد أكاديمي يغلب عليه الطابع البحثي وإثراء العلم النظري ، بينما تهدف المعاهد أساساً الى اعداد فني تطبيقي يغلب عليه الطابع العملي الموجه كحل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الاطار يمكن طرح الاجراءات التالية :

(١) تعليم موحد لكل أبناء الأمة العربية في مدارس شاملة تضم جميع الأطفال في سن الالزام (الست سنوات)، ويكون الإلتحاق بها إجبارياً وبالمجان ويظل الطفل فيها تسع سنوات ، ويتخرج منها في سن (حوالي الخامسة عشرة أو السادسة عشرة) معداً لكي يشارك في حياة مجتمعه كعامل نصف ماهر ، يمكنه التحول الى عامل ماهر في ظل بعض التدريب المكثف في مكان العمل الذي سينخرط فيه ، وتكون لديه ثقافة عامة تؤهله لتوظيف معارفه وللتكيف مع الحياة ومع الآخرين ومع العمل . ويمكن للنابهين في نهاية هذه المرحلة والراغبين في إتمام مرحلة تعليمية تالية أن ينتقلوا الى المرحلة الثانية (الثانوية) حيث يوزعون عليها في ضوء الدرجات المتحصل عليها في المدرسة القومية الشاملة ، وفي ضوء الأعداد المطلوب تواجدها في المرحلة الثانية (في ضوء التخطيط التعليمي الذي يعكس مطالب العمالة آنياً ومستقبلاً في ضوء سني الخطة ، التي يفضل أن تكون عشرية مرنة) . مع تصفية كل ما عدا ذلك من أنواع التعليم الخاص والأجنبي ، الحكومي والشعبي . . . إلى آخر ما هنالك من تصنيفات .

(٢) تعليم ثانوي (مدته ثلاث سنوات) عقب المدرسة القومية الشاملة ، يلتحق به جزء من المتخرجين من المدرسة الشاملة في سن الخامسة أو السادسة عشرة ، يوزعون على أنواعه المحددة :

* تعليم عام يتسم بالطابع الثقافي العام والدراسة النظرية المتعمقة في مجالات المعرفة المتباينة ، حيث يؤدي التفوق فيه الى الالتحاق بالكليات المناظرة لهذه الدراسات ، وينزل بعض الخريجين الى سوق العمل وقد ازدادوا ثقافة قومية وأسساً نظرية في فروع متعددة تمكنهم من تحسين الأداء في مجالات عملهم ، ولا يمنع هذا من إتاحة الفرص لهم في دراسات تكميلية في الكليات التي يرغبون فيها لمزيد من الاعداد الثقافي ، وقد يلمع البعض فيها وتكون هناك قنوات للتكملة في أي عمر وبعد أي عدد من سنوات العمل .

* تعليم فني : يتسم بالطابع العملي والتطبيقي مع أساس نظري وثقافي عام ، في أنواع الأعمال الفنية المطلوبة في ضوء خطط التنمية الشاملة ، فهناك الفني الصناعي بفروعه ، والفني الزراعي بفروعه ، والفني التجاري بفروعه ، والفني الإعلامي بفروعه ، والفني الطبي ، والسياحي والفندقي بفروعه . . . الخ من فروع دارجة وأخرى مستحدثة وفق مطالب خطط التنمية . ويؤدي التفوق في هذا النوع من الدراسة - إذا رغب الطالب - إلى متابعة تعليمه في المعاهد العليا المناظرة ، كما يسهم المتخرجون في هذه المرحلة في تحمل مسؤولية العمل في كل الأعمال التقنية - وهي لب الاقتصاد العصري

حالياً . كما يمكن للمنخرطين في العمل بعد تخرجهم أن يلتحقوا بدراسات تكميلية أو تأهيلية في المعاهد المناظرة ، وإذا أرادوا إتمام مرحلة التعليم العالي ، ومن يحقق معدلات عالية في الأداء يمكن من خلال قنوات التكملة في أي عمر ، وبعد أي عدد من السنين ، أن يكمل مرحلة التعليم العالي في تلك المعاهد .

(٣) تعليم عال : كليات ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، معاهد ومدة الدراسة فيها ثلاث أو أربع سنوات ، يغلب على طابع الدراسة في الكليات الأساس النظري الأكاديمي لفروع المعرفة التي تتناولها ، بينما يغلب على طابع الدراسة في المعاهد الجانب العملي والتطبيقي . ولا يعني هذا الاقتصار على الطابع النظري في الكليات والاقتصار على الطابع العملي التطبيقي في المعاهد ، بل ينبغي أن يجاور ذلك هنا وهناك دراسات ثقافية ودراسة علوم إنسانية ، والمفروض أن يتخرج من الكليات الكوادر العليا بالأعداد والنوعيات المخطط لها وفي مجالات معروفة مسبقاً ومحسوبة ، كما أنها تفتح المجال لدراسات أعلى لاعداد العلماء والباحثين في المجال الأكاديمي . كما أن المفروض أن تتخرج من المعاهد كوادر عليا فنية بالاعداد والنوعيات المخطط لها ، والتي تعمل وتوجه وترشد العمل في مجالات العمل الإنتاجي في الصناعة ، في الإنشاءات ، في الزراعة المتقدمة . . . الخ بحكم الكفاءة التكنولوجية العالية التي اكتسبت في مثل تلك المعاهد . أيضاً يمكن لمن تخرج من المعاهد أو لمن تخرج من الكليات أن يلتحق بأية دراسة يراها مناسبة للمزيد من المعرفة وتطبيقاتها مع وجود ضوابط في كل حالة ، وإنما الأساس هو فتح القنوات التعليمية بحيث لا يكون أي مجال فيها منغلقاً على نفسه ومنتهياً . كما يمكن لكل من الكليات والمعاهد إعداد حلقات تدريبية وإعطاء مقررات محددة كمقررات تجديدية أو تثقيفية لأية نوعية من المتعلمين طوال فترة عملهم .

ثالثا ـ إجراءات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه

(١) اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ومن ثم فهي لغة التعليم في كل مراحله ، ولا يعني هذا الإنغلاق على النفس ومصادرة ما يكتب بلغات أخرى ، بل على العكس من ذلك فما ينشر في مجال العلوم والفنون والآداب ، وفي مجال التطبيقات العلمية والإعلام . . . الخ يعتبر بمثابة منافذ للانفتاح على ما هو مطروح في العالم ، وهو رافد أساسي للدخول في الحضارة المعاصرة .

(٢) الاعداد الثقافي العام ويتضمن :

أ ـ تضمين المقررات تعريفاً بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، كذلك التيارات الثقافية والسياسية السائدة فيه ، كل ذلك من منطلق قومي .

ب ـ التركيز على الإطار القومي والعروبة في صياغة المواد الثقافية كالتاريخ المعاصر للعرب ، وجغرافية الأمة العربية ، ومصادر الثروة ، والتحديات التي تواجه الأمة العربية .

جـ ـ دراسة التراث القومي للعرب ، والإكبار من شأن الرواد الأوائل في الرياضيات (الخوارزمي أو ثابت بن قره أو الرازي)، وفي الطبيعة (ابن الهيثم أو الخيام)، وفي الكيمياء (جابر بن حيان أو الكندي) ، وفي الفلسفة (ابن رشد، الفارابي)، . . . الخ ، وليس معنى ذلك النظرة القومية الضيقة ، ولكن المقصود إبراز تراثنا ومتابعة التراث العالمي ، والمقصود من ذلك تدريب الطالب على المتابعة والبحث والانتماء ، فالجديد ينبثق من القديم وليس مقطوع الصلة به .

د ـ إدخال مقررات جديدة مثل المخطط الصهيوني ، والثورة الفلسطينية ، من منطلق قومي بحيث يعي الطلاب أهداف الاستعمار الإستيطاني ومطامحه ودور العرب في دحره .

هـ ـ إدخال مقررات عسكرية إجبارية ينخرط فيها الطلاب تتسم بالطابع النظري سياسياً وبالطابع العملي تدريباً على الأسلحة والدفاع المدني .

(٣) الإعداد العلمي والتقني :

أ ـ تدريس المنهج العلمي ، أصوله وتكنيكاته بهدف تكوين منهج فكري ناقد لدى الطلاب .

ب ـ تصاغ المقررات العلمية من منطلق تكامل المعرفة ، بحيث يعرف الطالب أن هناك فصلاً تعسفياً بين ما يسمى طبيعة وكيمياء وبيولوجيا ، أو بين الاقتصاد والسياسة ، أو بين علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وذلك سعياً لفهم المعرفة والحقائق والمتغيرات من منطلق التكامل .

جـ ـ تصاغ مقررات المدرسة الشاملة باتجاه علمي ، بحيث تدور حول قضايا وظواهر حياتية ، وتكون مرتبطة أساساً بالعمل ، ويتكامل أثناء التدريس « النظر والعمل » في حجرة الدراسة والمزرعة ، والورشة والمعمل ، ويتناول المعلم أية ظاهرة يراد دراستها باعتبارها نتاجاً لمجموعة متغيرات وباستقصاء هذه المتغيرات يمكن التوصل للقانون الذي يحكم الظاهرة ، ومن ثم يمكن التنبؤ بها قبل حدوثها كما يمكن التحكم فيها ، وبذا يعرف الطلاب أن العلم قوة للفهم وللسيطرة . وينسحب هذا الكلام على أبسط الظواهر واعقدها في نفس الوقت (سقوط المطر ، حدوث حريق ، إنبات بذور ،

جنوح الحدث ، خلل الميزان التجاري ، تعطل ماكينة الري ، الصراع العربي الاسرائيلي . . .

د ـ إدخال مقررات جديدة عصرية مثل :البتروكيماويات،الجيوفيزياء«السيبرنطيقا » ، تلوث البيئة ، دراسة علم الغابات ، علم الصحارى ، علوم الفضاء ، علوم البحار ، تكنولوجيا الطب ، تكنولوجيا الإدارة ، وكذلك تخليق المواد.

هـ ـ إدخال الأدوات التعليمية العصرية التي تساير المنجزات العلمية الحادثة في العالم ، والتي جعلت الانسان يتجاوز حدود الحواس الطبيعية ، فمثلاً إدخال الحاسبات الالكترونية يساهم في إعطاء تصور أفضل لمعطيات البيئة .

وأخيراً لسنا بصدد تحديد مقرر معين في مرحلة معينة أو وصف دراسي خاص ، إنما يترك ذلك للجنة قومية تقوم بتخطيط هذه الاجراءات التعليمية ووضع تفصيلاتها ومستوياتها وفق سني الدراسة المختلفة ، بداية بالمقررات في المدرسة الشاملة ونهاية بالمقررات في الكليات والمعاهد مروراً بالمرحلة الثانوية بفرعيها ، ولا يمنع هذا من إضافات محلية الطابع في كل قطر ، ترتبط بشكل أو بآخر بمشكلات محلية أو ظروف خاصة أو مشكلات خاصة للإمكانات ، الخ حيث لا يمكن إغفال التباين بين الأقطار.

رابعاً : إجراءات مساعدة

(١) تأليف أمهات للكتب من منطلق قومي في المواد الثقافية العامة والأساسية مثل : تاريخ الأقطار العربية ، جغرافية البلاد العربية ، التراث العربي ، الأمن العربي. . . الخ وتدرس ضمن مقررات المدرسة الشاملة وفي المرحلة الثانوية.

(٢) توحيد المصطلحات العربية، وكذلك المصطلحات العلمية والثقافية في أنحاء الوطن العربي.

(٣) تسهيل تبادل المعلمين والفنيين والطلاب بين الأقطار العربية للدراسة وللعمل على أن تكون من منطلق وحدوي، وتوضع لها الضوابط التي تحول دون جعلها أعمالاً تجارية فردية الطابع .

(٤) التبادل في المجال الثقافي والفني والإعلامي ، كتبادل المؤلفات والمخطوطات والمتاحف ، والآثار ، والفنون التشكيلية المختلفة من خلال معارض وزيارات تسهم الى حد كبير في الدفع الوحدوي.

(٥) إنشاء مؤسسة عربية للتأليف والترجمة والنشر ، يشترط لمن يساهم بعمل فيها

سواء ترجمة كتاب أو تأليفه أن يكون منطلقه قومياً أو إنسانياً أو كليهما معاً ، وذلك لمقاومة سيل الكتب المؤلفة والمترجمة والتي تتسم بالدعائية والتي تتبنى التجزئة أو التضليل أو الترويج للغيبيات . . . الخ من اضرار بالوحدة .

(٦) إنشاء مؤسسة عربية للبحث العلمي ، يشترط للعمل فيها إجراء بحوث قومية الطابع ، وتكون بحوثاً موجهة لخدمة الأمن العربي ، التنمية الشاملة العربية ، الإنفتاح العربي المستقل ، تجاوز التخلف والإنطلاق مع العصر . وهذا النوع من البحوث يتطلب فريقاً من العلماء والباحثين . فقد دالت دولة البحوث الفردية الضيقة ، خصوصاً في البلاد النامية التي تواجه العديد من المشكلات المعقدة .